الأمم المتحدة

A/75/181/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: General
7 October 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الفقر المدقع وحقوق الإنسان

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، أوليفيي دو شوتر، المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 19/35.

* A/75/150.

20-13170 (A) 081020 081020

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير المؤقت للمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، أوليفيي دو شوتر

"الانتقال العادل" في سياق الانتعاش الاقتصادي: القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم

موجز

يواجه العالم أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل، وهو ما حذا بالحكومات إلى اعتماد خطط شتى للتحفيز الاقتصادي بغية التعجيل بالانتعاش. بيد أن تحقيق النمو باتباع الأساليب المعتادة لم يعد خياراً متاحا، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار الأزمة الأخرى أي: الأزمة البيئية. ويبحث هذا التقرير سبل تحقيق التضافر بين جهود مكافحة الفقر والبحث عن نموذج إنمائي يخفف من حدة تغير المناخ ويضع حدا لتآكل التنوع البيولوجي. ويتطلب "الانتقال العادل" تزويد العمال والمجتمعات المحلية المتضررة من التحول الإيكولوجي بالحماية اللازمة لدرء آثاره. ولكن التحول المطلوب ينبغي أيضا أن يتمخض عن فرص جديدة ويعزز حقوق الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر. وفي مجالات محددة، مثل الطاقة أو المباني أو الغذاء أو التنقل، يمكن اتخاذ إجراءات "ثلاثية العوائد" من شأنها تقليل البصمة الإيكولوجية، مع الإسهام في الوقت نفسه في إيجاد فرص العمل للأشخاص ذوي المؤهلات المتدنية، وتيسير الحصول على السلع والخدمات الضرورية للتمتع بحقوق الإنسان. وينبغي أن تستند هذه الإجراءات إلى نموذج إنمائي مختلف يضع مكافحة أوجه عدم المساواة فوق التركيز الحصري على النمو الاقتصادي، ويكافح الاستهلاك المبذر بدلا من اعتباره عنصرا من عناصر النمو. فمفهوم "إعادة البناء بشكل أفضل" لا يعني العودة إلى الوضع الراهن، وإنما يعني اتخاذ إجراءات تخدم الصالح العام للقضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة: إعادة البناء بشكل أفضل 4

ثانيا – الآثار الاجتماعية للتحول نحو اقتصاد خفيض الكربون 6

ألف – العمالة: إدارة عملية الانتقال 6

بـاء – الاستهلاك: دور تسعير الكربون 9

ثالثا – الإجراءات الثلاثية العوائد: الحد من الفقر في جميع أنحاء العالم 11

ألف – الطاقة 12

بـاء – المباني 16

جيم – الغذاء 19

دال – التنقل 21

رابعا – الانتقال من النمو الاستهلاكي إلى المجتمعات الشاملة للجميع 23

ألف – دور المساواة في سد الفجوة 23

بـاء – مكافحة التقادم المبكّر للمواد الاستهلاكية 25

خامسا – استنتاجات وتوصيات 27

أولا - مقدمة: إعادة البناء بشكل أفضل

1 - يقدَّم هذا التقرير في الوقت الذي يواجه فيه العالم أسوأ انكماش اقتصادي منذ الكساد الكبير. ونتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين سيسقطون في براثن الفقر المدقع سيبلغ 176 مليون شخص، وهي تقديرات أُجريت على أساس 3,20 دولارات في اليوم من حيث تعادل القوة الشرائية. فالعاملون في القطاع غير الرسمي أو في الأشكال غير المستقرة من العمالة - وعددهم في المجموع، على الصعيد العالمي، 1,6 بليون و 0,4 بليون شخص على التوالي - معرضون للخطر بشكل خاص، نظراً لافتقارهم إلى أي نوع من الحماية الاجتماعية أو حصولهم على قدر غير كاف منها[1].

2 - ويتوخى هذا التقرير تحديد نوع الانتعاش الاقتصادي الذي نحتاجه[2]. ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، ضخت الحكومات ما لا يقل عن 11 تريليون دولار في الاقتصاد ضمن إطار خطط الانتعاش. وفي سعيها اليائس لمعالجة الأزمة، قد تحاول الحكومات إنقاذ الاقتصاد بأي ثمن، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي للشركات المعرضة للإفلاس، ثم تحميل العمال والمستهلكين الفاتورة المترتبة على ذلك: فأي زيادة كبيرة في الدين السيادي بسبب خطط الانتعاش الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ تدابير تقشفية في شكل عمليات تسريح واسعة النطاق وخفض الأجور في القطاع العام، أو تخفيض المعاشات التقاعدية أو الخدمات العامة، أو تطبيق غير ذلك من التدابير التراجعية في مجال الحماية الاجتماعية.

3 - وقد فشلت وصفة التقشف التي تم اتباعها بعد الأزمة المالية والاقتصادية للفترة 2008-2009، وسوف تفشل إذا طُبقت مرة أخرى[3]. كما أنها ستشكل انهزاما واضحا لحقوق الإنسان. وتناول المكلَّف بالولاية في تقاريره السابقة بالتفصيل الحاجة إلى ضمان تطبيق هيكل الضرائب التصاعدية بالقدر الكافي من أجل التعجيل بإحراز تقدم نحو القضاء على الفقر[4]. وبدورها أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء الإصلاحات الضريبية التراجعية، مثل نقل العبء الضريبي من الشركات إلى الأسر أو زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الأصناف الأساسية[5]. فتحميل الفقراء ثمن الأزمة سياسة مَعيبة وانتهاك للالتزامات الدولية للدول.

4 - واعتماد سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية التي تدعم الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية من التدابير الحيوية لمواجهة الأزمة. غير أننا أمام معادلة أكثر تعقيدا من ذلك. ولا يمكن إيجاد الحل في تحقيق النمو بالأساليب المعتادة إذا كنا نريد الاستمرار في المسار المؤدي إلى تحقيق الهدف الطويل الأجل

---

(1) Daniel Gerszon Mahler and others, "Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty", World Bank blogs, 8 June 2020.

(2) وفي إسهام منفصل، يقدم المكلف بالولاية لمحة عامة عن الآثار المتعلقة بالفقر والناجمة عن الخطط المعتمدة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

(3) والواقع أنه حتى لو كان النمو الاقتصادي هو المعيار الوحيد لنجاح سياسة من سياسات الاقتصاد الكلي، فقد حذر صندوق النقد الدولي، باعتباره هيئة ذات سلطة معترف بها في هذا المضمار، من أن زيادة العبء الضريبي على أصحاب الدخل المنخفض سوف تؤدي إلى نتائج عكسية. انظر Jonathan D. Ostry and others, "Redistribution, inequality and growth", IMF Staff Discussion Note, SDN/14/02, (Washington, D.C., IMF, 2014); and Christoph Lakner and others, "How much does reducing inequality matter for global poverty?", Global Poverty Monitoring Technical Note, No. 13 (World Bank, 2020).

(4) A/HRC/26/28، الفقرة 16؛ و A/HRC/29/31، الفقرة 53.

(5) انظر، على سبيل المثال، E/C.12/GBR/CO/6، الفقرة 16.

المتمثل في بناء اقتصادات مستدامة قادرة على مواجهة الأزمات وشاملة للجميع يمكن أن تؤدي إلى القضاء على الفقر بشكل فعال. ويحذر العلماء من أن التنوع البيولوجي آخذ في الانخفاض بوتيرة أسرع من أي وقت مضى في تاريخ البشرية[6]، وأنه يجب علينا أن نخفض انبعاثات غازات الدفيئة قبل عام 2030 إذا أردنا تجنب الانحدار إلى حالة من الفوضى[7]. وكما لاحظ الأمين العام في الرسالة التي وجهها بمناسبة اليوم الدولي لأمنا الأرض، في حين أن فيروس كورونا له آثار فورية ومروعة على السواء، هناك حالة طوارئ أخرى عميقة، هي الأزمة البيئية التي تتوالى حلقاتها على كوكب الأرض. ولذلك، نحن بحاجة إلى "إعادة البناء بشكل أفضل"، بالاستناد إلى النهج المتكامل الذي يصبّ في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإلى التوفيق بين القضاء على الفقر ومراعاة حدود تحمّل الكوكب[8].

5 - وتلك هي المعادلة التي يتناولها هذا التقرير. ولا يمكن أن تكون هناك مفاضلة بين القضاء على الفقر والتعجيل بالتحول نحو مجتمعات خفيضة الكربون وقائمة على التنوع البيولوجي: بل من خلال الجمع بين هذين الشقين يمكننا أن نزيد إلى أقصى حد من الفرص المتاحة لنا لتحقيق كليهما.

6 - ويتيح اعتماد خطط الانتعاش الاقتصادي فرصة نادرة لتحقيق هذا التحول[9]. وفي القرن العشرين، كان يُعتقد أن النمو شرط مسبق للحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر وإصلاح الأضرار البيئية. ولكن تبين أن هناك بديلا عن ذلك: إنه نموذج إنمائي يأخذ على محمل الجد التحديات المترابطة التي يطرحها القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية، عن طريق إدماج تلك الشواغل في نموذج النمو ذاته، بدلا من اعتبارها فكرة لاحقة أو نتيجة جانبية مأمولة.

7 - وبالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر، فإن البحث عن نموذج للتنمية البديلة ليس من باب الكماليات، وإنما هو في كثير من الأحيان مسألة حياة أو موت. فالأشخاص الذين يعيشون في فقر هم أول ضحايا تلوث الهواء والانهيارات الأرضية والفيضانات لأنهم مجبرون على العيش حيثما يكون بإمكانهم

(6) IPBES/7/10/Add.1, p. 3.

(7) Valérie Masson-Delmotte and others, eds., *Global Warming of 1.5°C: an IPCC Special Report on the Impacts of Global Warming of 1.5°C above Pre-Industrial Levels and Related Global Greenhouse Gas Emission Pathways, in the Context of Strengthening the Global Response to the Threat of Climate Change, Sustainable Development, and Efforts to Eradicate Poverty* (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2018).

(8) قرار الجمعية العامة 70/1.

(9) خلُص تقييم أولي أجري لما عدده 300 خطة إنعاش مقدمة في نيسان/أبريل 2020 أن 4 في المائة فقط من السياسات المعتمدة لإنقاذ الاقتصاد هي سياسات "خضراء"، تنطوي على إمكانية الإسهام في التخفيف من آثار تغير المناخ، في حين أن 4 في المائة منها هي سياسات "بنية" تساهم في زيادة انبعاثات غازات الدفيئة، و 92 في المائة منها سياسات لا تغير الوضع الراهن. انظر Cameron Hepburn and others, "Will COVID-19 fiscal recovery packages accelerate or retard progress on climate change?", *Oxford Review of Economic Policy*, accepted manuscript, May 2020.

تحمل تكاليف السكن[10]. وكما ورد في *إرشادات تشينياي لدمج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر* [11]، تعتمد أسباب رزقهم في كثير من الأحيان على النظم الإيكولوجية[12]: فعلى الصعيد العالمي، يعتمد ما عدده 1,2 بليون وظيفة (40 في المائة من المجموع العالمي)، معظمها في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، اعتمادا مباشرا على توافر بيئة سليمة ومستدامة وإدارتها بفعالية[13]. ولذلك فإن الأشخاص الذين يعيشون في فقر، ومنهم 476 مليون من الشعوب الأصلية[14]، هم الأكثر تضررا من اضطرابات المناخ[15].

8 - ويبحث هذا التقرير سبل تحقيق التضافر بين جهود مكافحة الفقر ومساعي البحث عن نموذج إنمائي يراعي حدود تحمّل الكوكب. ومن العناصر الأساسية في مفهوم "الانتقال العادل" ضرورة تزويد العمال والمجتمعات المحلية المتضررة من التحول الإيكولوجي بالحماية اللازمة من آثاره. غير أن هذه الحماية وحدها لا تكفي. فالانتقال المتوخى ينبغي أيضا أن يتيح فرصا جديدة ويعزز حقوق الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر. وفي مجالات محددة، مثل الطاقة أو المباني أو الغذاء أو التنقل، يمكن اتخاذ إجراءات "ثلاثية العوائد" تؤدي إلى تقليل البصمة الإيكولوجية، وفي الوقت نفسه إلى إيجاد فرص العمل للأشخاص ذوي المؤهلات المتدنية، وتيسير الحصول على السلع والخدمات الضرورية للتمتع بحقوق الإنسان. وينبغي أن تستند هذه الإجراءات إلى نموذج إنمائي مختلف يضع مكافحة أوجه عدم المساواة فوق التركيز الحصري على النمو الاقتصادي، ويكافح الاستهلاك المبذر بدلا من اعتباره عنصرا من عناصر النمو.

ثانيا - الآثار الاجتماعية للتحول نحو اقتصاد خفيض الكربون

ألف - العمالة: إدارة عملية الانتقال

9 - تتعهد الدول الأطراف في إطار اتفاق باريس بأن تضع في اعتبارها ضرورة تحقيق انتقال عادل للقوى العاملة وإيجاد فرص العمل الكريم والوظائف اللائقة، وفقاً للأولويات الإنمائية المحددة وطنياً، وإلى جانب

(10) Robert D. Bullard and others, *Toxic Wastes and Race at Twenty 1987–2007* (Cleveland, Ohio, United Church of Christ, 2007); Rachel Morello-Frosh, Manuel Pastor and James Sadd, "Environmental justice and southern California's 'riskscape': the distribution of air toxics exposures and health risks among diverse communities", *Urban Affairs Review*, vol. 36, No. 4 (2001); Lisa Schweitzer and Jiangping Zhou, "Neighborhood air quality, respiratory health, and vulnerable populations in compact and sprawled regions", *Journal of the American Planning Association*, vol. 76, No. 3 (2010), pp. 363-371. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تعرض 10 في المائة من السكان الذين يعيشون في أكثر المناطق حرمانا لمستويات أعلى من تركيز أكسيد النيتروز الناجم عن النشاط والنقل الصناعيين بنسبة 41 في المائة. انظر Karen Lucas and others, *Environment and Social Justice: Rapid Research and Evidence Review* (Policy Studies Institute, 2004).

(11) UNEP/CBD/COP/DEC/XII/5، المرفق، الفقرة 1.

(12) Helen Suich, Caroline Howe and Georgina Mace, "Ecosystem services and poverty alleviation: a review of the empirical links", *Ecosystem Services*, vol. 12 (April 2015), pp. 137-147.

(13) International Labour Organization (ILO), *World Employment and Social Outlook 2018: Greening with Jobs* (Geneva, 2018), p. 7.

(14) ILO, *Indigenous Peoples and Climate Change: from Victims to Change Agents through Decent Work* (Geneva, 2017).

(15) A/HRC/41/39.

الحماية الاجتماعية، بما في ذلك اســتحقاقات البطالة[16]، ينبغي أن تســتفيد فئات لعمال والمجتمعات المحلية المتأثرة بعملية التحول نحو مجتمعات خفيضـة الكربون قائمة على التنوع البيولوجي من اسـتثمارات أوسـع نطاقا ترمي إلى إيجاد الفرص الاقتصادية فضلا عن توفير التدريب والمساعدة المناسبين للباحثين عن العمل[17].

10 - وفي إطار سيناريو يتماشى مع اتفاق باريس، يمكن إيجاد نحو 24 مليون فرصـة عمل جديدة - وهو عدد يزيد بكثير عن فرص العمل التي قد تضيع، وعددها 6 ملايين، وخاصة في قطاع الطاقة الأحفورية[18]. وبعبارة أخرى، يمكن أن يتيح التحول الإيكولوجي إمكانيـة إيجاد فرص العمل. بيد أن الآثار ســتختلف باختلاف القطاعات والمناطق، وبالتالي فإن الاسـتثمارات في القطاعات الناشـئة وتجديد المهارات[19] وتعزيز الحوار الاجتماعي كلها أمور حاســمة لضــمان عدم تأثير عملية الانتقال بشــكل ســلبي على العمال[20]، وفقاً لوثيقة منظمة العمل الدولية لعام 2015 المعنونة *المبادئ التوجيهية للانتقال العادل نحو اقتصــادات ومجتمعات مسـتدامة بيئيا للجميع*، والمبادئ التوجيهية الصــادرة عام 2016 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشــأن تغير المناخ المعنونة *الانتقال العادل للقوى العاملة وإيجاد فرص العمل الكريم والوظائف اللائقة*[21]. وتعدّ برامج تجديد المهارات ضـرورية أيضـا، لا سـيما وأن الصـناعات الكثيفة الكربون تسـتخدم في الغالب عمالاً من ذوي المهارات المتدنية[22]. وتوفر المقارنات بين البلدان مصـدرا هاما لاسـتلهام السـبل التي يمكن بها لبرامج تجديد المهارات الاســتفادة من التحالفات بين العمال وأرباب العمل والحكومات[23]. ففي الفلبين، على سـبيل المثال، يهدف قانون الوظائف الخضــراء إلى تحديد الاحتياجات من المهارات، بما في ذلك من خلال تعهد قاعدة بيانات عن المهن "الخضــراء" وتشــجيع التدريب بتقديم حوافز مالية للشــركات[24].

---

(16) ILO, *World Social Protection Report 2017–19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals* (Geneva, 2017), pp. 188–189.

(17) للاطلاع على أمثلة للأدوار التي تقوم بها آلية الانتقال العادل وصــندوق التحديث في الاتحاد الأوروبي، انظر: European Commission, "Communication from the European Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: a strong social Europe for just transitions", COM (2020) 14 final, 14 January 2020.

(18) ILO, *World Employment and Social Outlook 2018*, p. 43; Guillermo Montt and others, "Does climate action destroy jobs? An assessment of the employment implications of the 2-degree goal", *International Labour Review*, vol. 157, No. 4 (December 2018), p. 531.

(19) United Nations Framework Convention on Climate Change, *Just Transition of the Workforce, and the Creation of Decent Work and Quality Jobs* (2016), p. 53; ILO, *Skills for a Greener Future: A Global View Based on 32 Country Studies* (Geneva, 2019).

(20) Antonio Ferrer Márquez, Begoña María-Tomé Gil and Olga López Maeztu, *The Contribution of Social Dialogue to the 2030 Agenda: Promoting a Just Transition towards Sustainable Economies and Societies for All* (Brussels, International Trade Union Confederation, 2019), p. 10.

(21) FCCC/TP/2016/7.

(22) Kees van der Ree, "Promoting green jobs: decent work in the transition to low-carbon, green economies", *International Development Policy*, vol. 11 (2019), p. 258.

(23) ILO, *Skills for a Greener Future*.

(24) ILO, *World Employment and Social Outlook 2018*, p. 132.

وفي الأرجنتين، توفر نقابة عمال البناء التدريب للعمال في قطاع الطاقة المتجددة[25]. وفي حين أن لهذه التدابير أهميتها في جميع المناطق، فإنها تكتسي أهمية بالغة بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث يُعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري وحيث يوجد حاليا نقص في تطور الصناعات التي يُتوقع نموها في مرحلة الانتقال الإيكولوجي.

11 - ويمكن لبرامج التوظيف في القطاع العام أن توفر فرص العمل والتدريب للعمال المتأثرين بعملية الانتقال وأن تسهم في تحسين الهياكل الأساسية اللازمة للتخفيف من آثار تغير المناخ وبناء القدرة على التكيف. ومن الأمثلة على تلك البرامج قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية في الهند، وبرنامج "العمل من أجل المياه" في جنوب أفريقيا، و "برنامج شبكات الأمان الإنتاجية" في إثيوبيا. وبالمثل، فإن النظم التي تقدم مدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية كمكافآت للمجتمعات المحلية التي تحافظ على نظم إيكولوجية سليمة يمكن أن تكون جزءا من خطط "الانتقال العادل" هذه، كما يتضح من برنامج *المنح الخضراء* (*bolsa verde*) في البرازيل[26]. لكن ينبغي ضمان تمكّن الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر، مثل الفقراء الذين لا يملكون الأراضي أو أصحاب الحيازات الصغيرة، من الاستفادة من هذه البرامج، التي قد تشترط امتلاك سندات ملكية رسمية للأراضي، أو حيازة مساحة معينة من الأراضي، أو إجراءات باهضة التكاليف لتقديم الطلبات[27]. وقد تبين أن البرامج التي تمولها الحكومات والمنظمات غير الربحية تراعي مصالح الفقراء أكثر من البرامج الممولة من القطاع الخاص[28].

12 - وينبغي الأخذ في برامج تجديد المهارات وبرامج التوظيف في القطاع العام، وكذلك في النظم التي تقدم مدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، بنهج يراعي الفوارق بين الجنسين لضمان استفادة المرأة من تحول سوق العمل في سياق تخضير الاقتصاد. والنساء معرضات بشكل خاص لفقدان عملهن بسبب ارتفاع نسبتهن مقارنة بالذكور في قطاعات العمل الأكثر تأثرا بالصدمات المناخية وفي القطاع غير الرسمي. بيد أن هذا الانتقال يمكن أن يتيح أيضا فرصة لسد الفجوة بين الجنسين، من خلال تركيز جهود التدريب على المرأة، أو إضفاء الطابع النظامي على الوظائف التي تشغلها المرأة في قطاعي الزراعة والحراجة، أو النهوض بالمعارف التقليدية والمحلية لنساء الشعوب الأصلية، التي تؤدي بالفعل دورا رئيسيا في تعزيز العمل المناخي[29]. وبالمثل، سيؤدي إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات التصميم واتخاذ القرارات في قطاعات جديدة خفيضة الكربون إلى زيادة إدماج مبادئ تعميم الوصول إلى الخدمات والتصميم المراعي للجميع، وسيسهم في إيجاد مجتمعات لا يُهمش فيها أحد[30]. ومن هذا المنظور أيضا، يتيح تخضير الاقتصاد فرصة للتحرك نحو تعزيز إشراك الجميع في عالم العمل.

---

(25) International Trade Union Confederation, "Just transition: where are we now and what's next? A guide to national policies and international climate governance", ITUC Climate Justice Frontline Brief, 2017, p. 13.

(26) Helmut Schwarzer, Clara van Panhuys and Katharina Diekmann, *Protecting People and the Environment: Lessons Learnt from Brazil's Bolsa Verde, China, Costa Rica, Ecuador, Mexico, South Africa and 56 Other Experiences*, ESS Working Paper, No. 54 (Geneva, ILO, 2016).

(27) David M. Lansing, "Understanding smallholder participation in payments for ecosystem services: the case of Costa Rica", *Human Ecology*, vol. 45, No. 1 (February 2017).

(28) ILO, *World Employment and Social Outlook 2018*, p. 117.

(29) ILO, "Gender, labour and a just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all", 7 November 2017.

(30) ILO, "Persons with disabilities in a just transition to a low-carbon economy", October 2019.

باء - الاستهلاك: دور تسعير الكربون

13 - يوضح النقاش الدائر حول الدور المناسب لتسعير الكربون كيف يمكن، بل ينبغي، أن يكون هناك تعاضد بين جهود القضاء على الفقر ومساعي الاستدامة الإيكولوجية. وتسعير الكربون أداة أساسية لتسريع التحول إلى اقتصاد خفيض الكربون، من خلال تحفيز التغييرات اللازمة في أنماط الاستثمار والإنتاج والاستهلاك وتشجيع الابتكارات التكنولوجية التي يمكن أن تقلل من تكاليف خفض الكربون في المستقبل. وثمة عدد متزايد من الولايات القضائية التي اعتمدت في السنوات الأخيرة خططا لتسعير الكربون في شكل نظم لتداول الانبعاثات أو ضرائب الكربون، أو هي بصدد النظر في اعتماد خطط من ذلك القبيل. وقد استحدث الاتحاد الأوروبي نظاماً لتداول الانبعاثات في عام 2005. وفرضت اليابان وولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية ضرائب الكربون في عام 2012. وفي الصين، أُنشئ نظام وطني لتداول الانبعاثات في عام 2017. وفي الآونة الأخيرة، اعتمد عدد من المقاطعات والأقاليم في كندا سياسات لتسعير الكربون، مدفوعة بمبادرات اتحادية لوضع نظام لتبادل الانبعاثات يطبّق على توليد الطاقة والمرافق الصناعية. وفرضت سنغافورة ضريبة الكربون على جميع كبار مسببي الانبعاثات في عام 2019. وأما جنوب أفريقيا، فقد فرضت ضريبة الانبعاثات الكربونية على جميع قطاعات الاقتصاد في عام 2019 لتغطي بذلك 80 في المائة من الانبعاثات في البلد، وهي أول مبادرة من نوعها في أفريقيا. وبحلول نيسان/أبريل 2019، كان ما مجموعه 57 ولاية قضائية قد اعتمدت نظاما لتداول الانبعاثات (28 ولاية) أو ضرائب كربونية (29 ولاية)[31].

14 - ولكن على الرغم من هذا التقدم، لا يغطي تسعير الكربون حالياً سوى 11 غيغاطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (20 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية)، وثمة عدد قليل فقط من الخطط القائمة (تغطي نحو 5 في المائة من مجموع الانبعاثات) التي تسعّر الكربون عند المستوى المناسب[32]. ولئن ارتفع هذا السعر مؤخرا في بعض نظم تداول الانبعاثات[33]، فإن سعر طن من ثاني أكسيد الكربون في نصف الانبعاثات المشمولة لا يزال محددا عند أقل من 10 دولارات. وهذا السعر غير كاف لبلوغ الهدف الذي حدده اتفاق باريس: فوفقا للجنة الرفيعة المستوى المعنية بأسعار الكربون، ينبغي أن يتراوح هذا السعر بين 40 و 60 دولارا في عام 2020 وأن يزيد إلى ما بين 50 دولارا و 100 دولار بحلول عام 2030[34]. وهناك استثناءات ملحوظة: ففي عام 2019، قامت السويد بتسعير الكربون لأغراض ضريبة الكربون التي تفرضها، بمبلغ 127 دولارًا للطن الواحد، وتناهز ضرائب الكربون المفروضة في ليختنشتاين وسويسرا مبلغ 100 دولار للطن الواحد. ومع ذلك، تظل الصورة العامة واضحة: فالبلدان تتحرك فعلا في الاتجاه الصحيح، ولكن ليس بالسرعة اللازمة.

---

(31) World Bank, *State and Trends of Carbon Pricing 2019* (Washington, D.C., 2019), p. 9.

(32) المرجع نفسه.

(33) كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي في عام 2019، بعد بدء العمل بآلية احتياطي استقرار السوق.

(34) Carbon Pricing Leadership Coalition, *Report of the High-Level Commission on Carbon Prices* (Washington, D.C., World Bank, 2017). وقد دفع هذا الوضع صندوق النقد الدولي إلى الضغط من أجل تحديد حد أدنى طوعي لسعر الكربون بين كبار مسببي الانبعاثات. انظر Christine Lagarde and Vitor Gaspar, "Getting real on meeting Paris climate change commitments", IMF, blog, 3 May 2019.

15 - وإخفاق الدول في تحقيق الأهداف المتوخاة في هذا المجال يعزى إلى الشواغل المتعلقة بقدرة الأسر المعيشية المنخفضة الدخل على تحمل تكاليف الطاقة، والقدرة التنافسية للصناعة المحلية، وهوامش الربح التي تحققها الجهات الفاعلة الصناعية المسببة للانبعاثات الكربونية العالية، ولا سيما تلك الناجمة عن قطاع الطاقة الأحفورية. وتتفاقم العقبات الاقتصادية السياسية لأن التكاليف التي يفرضها التسعير الصريح للكربون، فضلا عن تكاليف التسعير الضمني للكربون، مثل فرض الضرائب أو خفض الإعانات المتعلقة بالوقود الأحفوري، تقع على عاتق جهات فاعلة معينة دون غيرها، وتترتب عليها آثار في الأجل القصير[35]، في حين أن الفوائد المتأتية من انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة هي فوائد مشتتة وموزعة على المديين المتوسط والطويل.

16 - وبالتالي، للتغلب على مقاومة تسعير الكربون وضمان ظهور تحالفات قوية لدعم مثل هذه السياسات، يجب علينا أن نركز على الفوائد المشتركة - من قبيل ما ينطوي عليه تسعير الكربون من إمكانية الحد من تلوث الهواء - وأن نعالج أي آثار تراجعية على المستوى الاجتماعي. وتكمن المسألة الرئيسية في الكيفية التي ينبغي بها استخدام عائدات تسعير الكربون - التي قُدرت بنحو 33 بليون دولار على مستوى العالم في عام 2017 وبنحو 40 بليون دولار في عام 2019[36]. إن فرض الضرائب على مصادر طاقة الوقود الأحفوري مع خفض ضرائب العمالة يمكن أن يؤدي إلى إيجاد فرص العمل، وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، وحفز مصادر الطاقة المتجددة[37]. وقد يساهم إعادة استخدام الإيرادات المتأتية من تسعير الكربون في الاستثمارات العامة أو البرامج الاجتماعية التي تدعم الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، بما في ذلك حصولها على الطاقة، في تسليط الضوء على الفوائد واسترعاء انتباه الفئات المعنية إليها[38].

17 - وفيما يتعلق بالإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري، فإن الغاية 12 - جيم من أهداف التنمية المستدامة[39] تنص صراحة على ضرورة الربط بين سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ وجهود مكافحة الفقر. ويوضح تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بإعانات الوقود الأحفوري في جمهورية إيران الإسلامية في عام 2010 وفي الأردن في عام 2012 كيف يمكن استخدام الإيرادات المتأتية من خفض الإعانات لتمويل الحماية الاجتماعية والحد من أوجه عدم المساواة[40]. وتوجد أمثلة مشابهة تتعلق بمبادرات صريحة لتسعير الكربون. وفي السويد، أدت ضريبة الكربون منذ بدء العمل بها في عام 1991 إلى انخفاض كبير في درجة

(35) David Klenert and others, "Making carbon pricing work for citizens", *Nature Climate Change*, vol. 8, No. 8 (August 2018).

(36) World Bank, *State and Trends of Carbon Pricing 2019*, p. 22.

(37) Guillermo Montt, Federico Fraga and Marek Harsdorff, *The Future of Work in a Changing Natural Environment: Climate Change, Degradation and Sustainability* (Geneva, ILO, 2018).

(38) David Kenert and Cameron Hepburn, "Making carbon pricing work for citizens", Vox and CEPR Policy Portal, 31 July 2018.

(39) انظر https://sdgs.un.org/goals/goal12.

(40) World Bank, *State and Trends of Carbon Pricing 2019*, p. 78. انظر أيضا Christophe de Gouvello, Dominique Finon and Pierre Guigon, *Reconciling Carbon Pricing and Energy Policies in Developing Countries: Integrating Policies for a Clean Energy Transition* (World Bank, Washington, D.C., 2020).

الاعتماد على الكربون[41]، ومردّ ذلك إلى حد كبير أنها اقترنت بخفض الضرائب المفروضة على الشركات وضرائب العمالة. ونتيجة لذلك، اعتُبرت ضريبة الكربون فرصة لتركيز الضرائب على "السلع السيئة" بدلاً من فرضها على العمالة أو المصادر غير الملوثة[42].

18 - وفي مقاطعة ألبرتا الكندية، أسهمت الإيرادات المتأتية من آليات تسعير الكربون، بما في ذلك نظام تبادل الانبعاثات وضريبة الكربون، في تمويل مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، كما أسهمت في توفير خصومات ضريبية للأسر المعيشية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، تغطي في المجموع نسبة 60 في المائة من الأسر المعيشية. وفي عام 2019، تم تحديد الخصم في مبلغ 337 دولاراً للشخص البالغ الأول، و 169 دولاراً للشخص البالغ الثاني و 51 دولاراً لكل طفل، في حين مُنح خصم كامل للأفراد أو الأسر من ذوي الدخل المنخفض[43]. وحظيت ضريبة الكربون التي فُرضت في مقاطعة كولومبيا البريطانية بدعم سياسي واسع النطاق[44]، لأسباب منها على وجه الخصوص، وكما هو الحال في السويد، الزيادة التدريجية لسعر الكربون من 26 دولاراً للطن الواحد من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2018 إلى 38 دولاراً للطن الواحد في عام 2021، وذلك بالاقتران مع منح إعفاءات ضريبية للأسر المعيشية من أجل حماية قدرتها على تحمل التكاليف[45].

19 - وثمة درس واضح يمكن استخلاصه من هذه الأمثلة. فالحكومات التي تسعى إلى اعتماد تسعير الكربون ينبغي لها أن تضمن الشرعية السياسية من خلال حماية الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض من الآثار الارتدادية عن طريق توفير الإعانات والمنح والإصلاحات الضريبية، أو عن طريق القيام باستثمارات عامة، مثل الاستثمار في البنية التحتية للنقل العام، على نحو يسهم في تيسير التغييرات في نمط الحياة وجعل التكيف في متناول الجميع[46]. وعلى أساس هذا المفهوم، يمكن أن يسهم تسعير الكربون في مكافحة الفقر والحد من أوجه عدم المساواة.

ثالثا - الإجراءات الثلاثية العوائد: الحد من الفقر في جميع أنحاء العالم

20 - تدعم التدابير التعويضية المبينة أعلاه العمال المتضررين من التحول إلى اقتصاد خفيض الكربون، أو تضمن ألا يؤثر تسعير الكربون تأثيرا سلبيا على الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. ومع ذلك، فإن

---

(41) H. Scharin and J. Wallström, *The Swedish CO_2 tax - an overview*, Anthesis Enveco AB (2018), p. 23. وفي حين سجل الاقتصاد نموا بنسبة 69 في المائة في الفترة 1990-2015، انخفضت الانبعاثات بنسبة 26 في المائة خلال الفترة نفسها. غير أن هذه المقارنة تستند إلى بيان حصر الانبعاثات على مستوى الإقليم.

(42) Gouvello, Finon and Guigon, *Reconciling Carbon Pricing and Energy Policies*, pp. 121 and 189; and Henrik Hammar and Susanne Åkerfedlt, "CO_2 taxation in Sweden: 20 years of experience and looking ahead", 2011.

(43) World Bank, *State and Trends of Carbon Pricing 2019*, p. 81.

(44) تراجعت معارضة تسعير الكربون من نسبة 60 في المائة في عام 2009 إلى أقل من 45 في المائة في عام 2015. انظر Brian C. Murray and Nicholas Rivers, "British Columbia's revenue-neutral carbon tax: a review of the latest 'grand experiment' in environmental policy", *Energy Policy*, vol. 86 (November 2015).

(45) World Bank, *State and Trends of Carbon Pricing 2019*, p. 81.

(46) Henrik Scharin and Jenny Wallström, "The Swedish CO_2 tax: an overview", 2018, p. 26.

التوفيق بين جهود القضـــاء على الفقر ومتطلبات التحول الإيكولوجي يقتضـــي أكثر من ذلك: فهو يســـتلزم الحرص في سياق تصميم التحول الإيكولوجي ذاته على استكشاف أوجه التآزر بين ذلك الهدف ومساعي القضـــاء على الفقر في القطاعات الرئيســـية، مثل الطاقة والمباني والغذاء والتنقل. وتحدد الفروع الواردة أدناه مجموعة من الإجراءات "الثلاثية العوائد" التي تسهم في التحول نحو مجتمعات خفيضـة الكربون قائمة على التنوع البيولوجي، وتؤدي في الوقت نفسه، إلى إيجاد فرص عمل للأشخاص الذين يعيشون في فقر وتحسين فرص حصولهم على السلع والخدمات الضرورية للتمتع بحقوق الإنسان.

ألف - الطاقة

21 - يعتبر إنتاج الطاقة واســـتخدامها أكبر مصـــدر لانبعاثات غازات الدفيئة في العالم[47]، وقد زادت انبعاثات ثاني أكســـيد الكربون المرتبطة بالطاقة بمعدل 1,3 في المائة ســـنويا على مدى الســـنوات الخمس الماضية، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الانبعاثات الفعلية والتخفيضات المطلوبة[48].

22 - وقد شـــهدنا تحولا تدريجيا من الطاقة الأحفورية إلى مصـــادر الطاقة المتجددة. وعلى الصـــعيد العالمي، ارتفعت حصـة مصـادر الطاقة المتجددة من 16,6 في المائة في عام 2010 إلى 17,5 في المائة في عام 2016، كما زادت حصـــة مصـــادر الطاقة المتجددة الحديثة - باســـتثناء الاســـتخدام التقليدي للكتلة الحيوية، لأغراض منها على ســـبيل المثال الطهي - من 8,6 في المائة إلى 10,2 في المائة خلال الفترة نفســـها. ولكن التقدم المحرز يتســـم بالتفاوت. وقد ازداد اســـتخدام مصـــادر الطاقة المتجددة بوتيرة أســـرع فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء، وذلك بفعل التوسـع السـريع لتكنولوجيات الطاقة الريحية والطاقة الشـمسـية، وهو تطور تحركه الصين ومستويات نموها القياسية في قدرات منشآت الطاقة الريحية، والتوسع السريع في قدرات منشـآت الطاقة الشـمسـية في الصـين والولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يتعلق بإنتاج الطاقة الحرارية، ففي حين كانت الطاقة المتجددة تشكل مصدر 24 في المائة من الحرارة المتولدة في عام 2016، فقد استُمد أكثر من نصـــف مجموع هذه الكمية من الاســـتخدامات التقليدية للكتلة الحيوية. وأخيرا، لا تزال حصـــة الطاقة المتجددة في قطاع النقل منخفضـــة للغاية، إذ لم تتجاوز نســـبة 3,3 في المائة في عام 2016[49]، ولا تزال اســـتدامتها موضـــع شـــك بالنظر إلى اعتمادها على الوقود الحيوي، المعروف بما يُحدثه من تغييرات غير مباشرة وغير مستدامة في استخدام الأراضي.

23 - وفي المســـتقبل، تكمن أهم الحلول الممكنة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في اعتماد أشـــكال مكهربة للنقل والحرارة بالاقتران مع زيادات في توليد الطاقة المتجددة. ويمكن أن تمثل هذه التدابير مجتمعة تخفيضـا يصـل إلى 60 في المائة من الانخفاض اللازم في انبعاثات ثاني أكسـيد الكربون المتصـلة بالطاقة من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس. وفي حين ســـيتطلب ذلك القيام باســـتثمارات إضـــافية كبيرة (من مبلغ 95 تريليون دولار المتوقع في الفترة 2020-2050 إلى 110 تريليونات دولار، أي بزيادة بنسبة 16 في المائة)، فإن الوفورات التي ستتحقق من خلال تجنب الإعانات وانخفاض الأضـرار البيئية والصـحية تزيد بنحو ثلاث

(47) International Energy Agency, *World Energy Outlook 2019* (Paris, 2019).

(48) International Renewable Energy Agency, *Global Energy Transformation: A Road Map to 2050* (Abu Dhabi, 2018), p. 10.

(49) International Energy Agency and others, *Tracking SDG 7: The Energy Progress Report 2019* (Washington, D.C., World Bank, 2019), pp. 8, 65 and 69.

إلى سبع مرات عن التكاليف الإضافية لنظام الطاقة. وبعبارة أخرى، سيتراوح المردود عن كل دولار ينفق بين 3 و 7 دولارات[50].

24 - ويمكن تصميم عملية الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة على نحو يسهم في القضاء على الفقر ومكافحة الاستبعاد الاجتماعي. ويعتمد قطاع الطاقة المتجددة على نسبة أعلى من العمالة مقارنة بقطاع الطاقة الأحفورية. والكهرباء الشمسية، على سبيل المثال، تتطلب 0,87 من مجموع سنوات عمل الفرد لكل جيغا واط - ساعة من الكهرباء المولدة، في حين أن الكهرباء المولدة من الفحم أو الغاز الطبيعي تتطلب 0,11 من مجموع سنوات عمل الفرد[51]، ويقدر صافي مكاسب العمالة المتأتية من سيناريو مستدام في قطاع الكهرباء بنحو 2,5 مليون وظيفة، وهو ما يعوض عن فقدان حوالي 000 400 وظيفة في قطاع توليد الكهرباء القائم على الوقود الأحفوري[52]. ويمكن أن تستهدف برامج التدريب بوجه خاص العمال ذوي المهارات المتدنية أو العمال المهرة من قطاعات الصناعة التي تسجل فقدان الوظائف نتيجة لعملية الانتقال في مجال الطاقة[53]. ويمكن أن تسهم الالتزامات الطويلة الأجل التي قطعتها الدول بكهربة نظم النقل والتدفئة، بالإضافة إلى الجمع بين فرض الضرائب وتقديم الإعانات لتشجيع التحول، في تيسير حصول الأسر المعيشية المنخفضة الدخل على خدمات هذه النظم. ويمكن أيضاً أن يؤدي تخضير الطاقة إلى توفير دخل إضافي للأسر المعيشية في المناطق الريفية، كما هو الحال في نظام "مضاعفة المحاصيل المزروعة باستخدام الطاقة الشمسية"[54]، حيث توضع الألواح الشمسية على مسافات متباعدة وعلى ارتفاع يسمح باستخدام الأرض الممتدة تحتها للأغراض الزراعية مع الحد من احتياجات الري[55].

25 - وينطوي الإنتاج اللامركزي للطاقة على إمكانات خاصة في الحالات التي لا يكون فيها إنتاج الطاقة الشبكي على نطاق واسع فعالا من حيث التكلفة، ولا سيما في المناطق الريفية. وهو لا يؤدي فقط إلى إيجاد فرص العمل، بل يتيح أيضاً زيادة مشاركة المجتمعات المحلية، الأمر الذي يكفل تعزيز مراعاة احتياجات الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض[56]. ويمكن الترويج لهذه الحلول اللامركزية، مثلا في سياق

(50) International Renewable Energy Agency, *Global Energy Transformation*.

(51) انظر Max Wei, Shana Patadia and Daniel M. Kammen, "Putting renewables and energy efficiency to work: how many jobs can the clean energy industry generate in the US?", *Energy Policy*, vol. 38, No. 2 (February 2010).

(52) ILO, *World Employment and Social Outlook 2018*, p. 42.

(53) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *Accelerating SDG7 Achievement: Policy Briefs in Support of the First SDG7 Review at the United Nations High-Level Political Forum 2018* (2018), pp. 104–109.

(54) Christian Dupraz and others, "Combining solar photovoltaic panels and food crops for optimizing land use: towards new agrivoltaic schemes", *Renewable Energy*, vol. 36, No. 10 (October 2011).

(55) United Nations Research Institute for Social Development, *Policy Innovations for Transformative Change: Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development* (Geneva, 2016), p. 152.

(56) Africa-Europe High-Level Platform for Sustainable Energy Investments in Africa, "Scaling-up energy investments in Africa for inclusive and sustainable growth: report of the Africa-Europe High-Level Platform for Sustainable Energy Investments in Africa – executive summary", 2019, category F.

مبادرة الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة من أجل التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا[57]، مع تكييفها وفقا لحالة البلدان حسب اختلاف مستوياتها من حيث التنمية. وفي فرنسا، أُنشئت شبكة من المنظمات المحلية لتعزيز مصادر الطاقة المتجددة من خلال إشراك المواطنين والمجتمعات المحلية والمشاريع التجارية المحلية[58]. وفي الهند، تقوم مجموعة من مؤسسات الأعمال التجارية الاجتماعية بتوزيع مصابيح تعمل بالطاقة الشمسية على الأسر الفقيرة، مما يسمح لها بتحقيق وفورات مالية كبيرة والابتعاد عن استخدام المعدات التي تعمل بالكيروسين وتتسبب في درجة عالية من التلوث[59].

26 - ومع ذلك، يظل التقدم المحرز بطيئا للغاية في مجال تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، حتى عندما يُقيَّم في ضوء الغاية 7-3 من أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتعذر معه تحقيق معدل تحسُّن بنسبة 2,6 في المائة. ومن العوامل الرئيسية لتسريع وتيرة هذا التحول ضمان أن تكون الحلول المؤدية إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة حلولا أقل تكلفة، على نحو يتيح اعتمادها على نطاق أوسع من جانب الأسر المعيشية المنخفضة الدخل. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على سبيل المثال، يعمل برنامج "التزام شركة الطاقة" على مكافحة الافتقار إلى الطاقة ودعم الكفاءة في استخدام الطاقة عن طريق تقديم الإعانات لمشاريع العزل الحراري للأسر المعيشية الضعيفة، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من مصروفاتها المتعلقة بالطاقة[60]. وفي بولندا، يقدم برنامج "الهواء النقي" للأسر المعيشية المنخفضة الدخل تسهيلات أكبر من تلك المتاحة لغيرها من الأسر المعيشية ذات الدخل الأعلى للاستفادة من التمويل المشترك لأغراض الاستثمار في تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة. وحيثما تسمح الحلول المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة بتحقيق وفورات على المدى الطويل ولكنها تفرض تكاليف استثمارية أعلى مقدما، يمكن أيضا بحث إمكانية تزويد المستهلكين بمعلومات عن أداء الطاقة، واستخدام أدوات تقييم الأداء أو نُظم "الطرف الثالث المستثمر" - حيث يغطي المستثمر التكاليف الأولية ويتم تعويضه عن ذلك بمنحه جزء من الوفورات المتعلقة بفاتورة الطاقة.

27 - ويمكن أن يكون الانتقال في مجال الطاقة على النحو المبين أعلاه مصدرا هاما لإيجاد فرص العمل. وعلى الرغم من أن كثافة العمالة في قطاع الطاقة منخفضة نسبيا[61]، فإن عملية الانتقال تنطوي على إمكانات قوية لإيجاد فرص العمل. وفي الفترة ما بين عامي 2012 و 2016، ارتفع عدد الأشخاص العاملين بشكل مباشر وغير مباشر في قطاع الطاقة المتجددة (باستثناء مشاريع الطاقة الكهرومائية الكبيرة) من 5,7 ملايين شخص إلى 8,3 ملايين شخص[62]، وهو رقم يمكن أن يرتفع إلى 25 مليون بحلول عام 2030 في حال توافر الدعم السياسي المناسب. وتشير التقديرات أيضا إلى أن الإنفاق على مصادر الطاقة المتجددة سيسفر عن زيادة في فرص العمل بنسبة 70 في المائة تقريبا مقارنة بالإنفاق على الوقود

(57) Tosi Mpanu Mpanu, Youba Sokona and Yacob Mulugetta, "Clean energy is vital to the COVID-19 response in the world's poorest countries", Climate Home News, 28 May 2020.

(58) انظر www.centralesvillageoises.fr.

(59) انظر https://pollinategroup.org/.

(60) International Trade Union Confederation, "The role of social protection in a just transition", 2018, p. 5.

(61) ILO, *Working towards Sustainable Development: Opportunities for Decent Work and Social Inclusion in a Green Economy* (Geneva, 2012), p. 75.

(62) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *Accelerating SDG7 Achievement*, p. 104.

الأحفوري، لكل دولار منفق[63]. ومن شأن السعي إلى تحقيق الاستدامة في قطاع الطاقة أن يؤدي إلى إيجاد نحو 18 مليون فرصة عمل إضافية على الصعيد العالمي بحلول عام 2030 مقارنة بنهج العمل كالمعتاد[64]. وبالمثل، فإن التدابير الرامية إلى تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة تنطوي على إمكانات عالية لإيجاد فرص العمل: فكل مليون دولار ينفق من أجل تحقيق الكفاءة في مجال الطاقة يدعم 7,72 من فرص العمل، في حين أن إنفاق مبلغ مماثل في قطاعي الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري يؤدي إلى إيجاد 7,49 و 2,65 من فرص العمل على التوالي[65]. وتتسم فرص العمل المتاحة في صناعة الطاقة المتجددة بنوعية أفضل من تلك التي تتيحها صناعة الوقود الأحفوري[66]، كما أن حظوظ المرأة في شغل فرص العمل تلك أعلى من حظوظها في القطاعات الأخرى[67].

28 - وينبغي أن تتضافر الجهود الرامية إلى التحرك نحو الطاقة المستدامة مع الجهود الرامية إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة، وفقاً للغاية 7-1 من أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال يتعذر على عدد كبير من الأسر المعيشية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة بأسعار معقولة، ولا سيما في المناطق الريفية[68]. وفي عام 2017، كان عدد الأشخاص المحرومين من خدمات الكهرباء يبلغ 840 مليون شخص (مقابل 1,2 بليون شخص في عام 2010)[69]، ولا يزال 3 بلايين شخص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على حلول الطهي النظيفة ويتعرضون لمستويات خطيرة من تلوث الهواء، مما يتسبب في وفاة الملايين كل عام، معظمهم من النساء والأطفال[70]. ويعاني سكان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أدنى معدلات الاستفادة من خدمات الطاقة الحديثة بتكلفة ميسورة، حيث يفتقر 573 مليون شخص فيها - أي أكثر من فرد واحد من كل اثنين - إلى خدمات الكهرباء[71]. ومن المحتمل أن يظل عدد

(63) Ying Chen, "Renewable energy investment and employment in China", PERI Working Paper Series, No. 439 (2017).

(64) ILO, *World Employment and Social Outlook 2018*, p. 43.

(65) Heidi Garrett-Peltier, "Green versus brown: comparing the employment impacts of energy efficiency, renewable energy, and fossil fuels using an input-output model", *Economic Modelling*, vol. 61 (February 2017).

(66) ILO, *Working towards Sustainable Development*, p. 75.

(67) International Renewable Energy Agency, *Renewable Energy and Jobs: Annual Review 2016* (Abu Dhabi, 2016), p. 13.

(68) كانت نسبة الأسر المعيشية المستفيدة من خدمات الطاقة في المناطق الريفية تصل إلى 79 في المائة في عام 2017، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة الأسر المعيشية المستفيدة من خدمات الطاقة في المناطق الحضرية وهي 97 في المائة. انظر United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *Accelerating SDG7 Achievement*.

(69) International Energy Agency and others, *Tracking SDG 7*, p. 15.

(70) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *Accelerating SDG7 Achievement*, p. 79.

(71) Jan Corfee-Morlot and others, *Achieving Clean Energy Access in Sub-Saharan Africa* (Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), United Nations Environment Programme (UNEP) and World Bank, 2019).

يصل حسب التوقعات إلى 650 مليون شخص محروماً من إمكانية الحصول على الكهرباء بحلول عام 2030، وسيكون 9 من كل 10 من هؤلاء الأشخاص موجودين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[72].

29 - ويمكن أن تؤدي التدابير الرامية إلى تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة إلى خفض فواتير الطاقة، ومن ثم التقليل من البصمة البيئية للأسر المعيشية مع الحد من الافتقار إلى الطاقة. وتشهد أسعار الكهرباء المتأتية من مصادر متجددة انخفاضا في الوقت الراهن بسبب انخفاض تكاليف إنتاج تكنولوجيات الطاقة الشمسية والريحية، فضلا عن وفورات الحجم التي تحققت[73]. وقد خلُصت جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعددها 34 بلدا، إلى أن زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في تشكيلة مصادر الطاقة المستخدمة لها أثر إيجابي على سعر التجزئة في قطاع الكهرباء[74]. وعلاوة على ذلك، فإن نظم التعريفات الاجتماعية - التي تدفع في ظلها الأسر التي تستهلك أقل قدر من الطاقة أقل سعر لكل كيلوواط مستهلك، أو حتى تلك النظم التي تضمن الحد الأدنى من الطاقة للفرد مجاناً - يمكنها التعويض عن أي آثار قصيرة الأجل في الأسعار نتيجة للتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة وبالتالي حماية الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض من التقلب المفرط في الأسعار ومن الافتقار إلى الطاقة.

باء - المباني

30 - تمثل البنية المعمورة 40 في المائة من الطاقة المستخدمة على الصعيد العالمي و 30 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بالطاقة[75]. ويوفر هذا القطاع فرصا هائلة لتحقيق وفورات في الطاقة، نظرا لضعف الأداء فيما يتعلق باستخدام الطاقة في المباني القائمة بصفة عامة، وسرعة التوسع الحضري في البلدان النامية. وباعتماد السياسات والتكنولوجيات الصحيحة، يمكن خفض استهلاك الطاقة في المباني الجديدة والقائمة على حد سواء بنسبة تتراوح بين 30 و 80 في المائة[76]. وفي الوقت نفسه، يظل الحصول على سكن لائق وآمن بمثابة حلم بعيد المنال بالنسبة لعدد كبير من سكان العالم[77]، حيث زاد عدد سكان الأحياء الفقيرة في عام 2016 عن بليون شخص[78]. ومن ثم، فإن النهوض بسبل الحصول على سكن لائق يتسم بعزل حراري جيد وبالكفاءة في استخدام الطاقة يمكن أن يساعد في خفض انبعاثات غازات الدفيئة واستهلاك الطاقة ويضمن الحصول على السكن اللائق، مع مكافحة الافتقار إلى الطاقة.

---

(72) International Energy Agency and others, *Tracking SDG 7*, p. 8.

(73) International Renewable Energy Agency, "Renewable power generation costs in 2017: key findings and executive summary", 2018, p. 4; and Cristina Ballester and Dolores Furió, "Effects of renewables on the stylized facts of electricity prices", *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, vol. 52 (December 2015).

(74) A.M. Oosthuizen, R. Inglesi-Lotz and G.A. Thopil, "The relationship between renewable energy and retail electricity prices: panel evidence from OECD countries", ESRA Working Paper, No. 797 (2019).

(75) UNEP, *Buildings and Climate Change: Summary for Decision-Makers* (Paris, 2009).

(76) UNEP, *Buildings and Climate Change*, p. 9.

(77) United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), *Sustainable Housing for Sustainable Cities: A Policy Framework for Developing Countries* (Nairobi, 2012).

(78) انظر: https://sustainabledevelopment.un.org/index.html.

31 - وفي قطاع البناء، تحدث النسبة الأكبر من استهلاك الطاقة خلال مرحلة التشغيل، وبصفة أساسية نتيجة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء[79]. ويتوقف استهلاك الطاقة على هذا النحو إلى حد كبير على سلوك السكان[80]. وبالتالي، يعود الدور الحاسم في هذا الصدد إلى الأدوات المختلفة التي تؤثر في هذا السلوك، مثل وضع العلامات الدالة على كفاءة استخدام الطاقة في الأجهزة والمباني، أو تنظيم الحملات الإعلامية، أو نظم القياس "الذكية"، أو برامج التدريب في مجال الطاقة[81]، وإلى استخدام الأجهزة المنزلية والمعدات الإلكترونية الاستهلاكية الأكثر كفاءة، والتي تستهلك أكثر من 40 في المائة من حجم الطلب على الطاقة في المباني السكنية في البلدان الغنية[82]. غير أن أكبر قدر من الإمكانات في هذا الصدد تكمن في تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني: ففرض معايير تستند إلى الأداء لقياس الكفاءة في استخدام الطاقة[83] يمكن أن يضمن أن تشمل القيمة السوقية للمبنى أداءه في مجال الطاقة، مما يساعد على تعويض العقبات المرتبطة بالتكاليف في التدابير الرامية إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة.

32 - ويمكن أن تكون سياسات الضرائب الذكية والقروض والإعانات مفيدة في هذا الصدد. وفي حين أن فرض ضرائب على انبعاثات الأسر المعيشية من أجل الثني عن استهلاك الطاقة من شأنه أن تكون له آثار تراجعية ويزيد من نسبة الافتقار إلى الطاقة[84]، فإن ثمة أدوات أخرى يمكن أن تؤدي دوراً في هذا الصدد. وهكذا، بدأ العمل في فرنسا بما يسمى "القروض الإيكولوجية" الممنوحة بدون فوائد في عام 2009 لمساعدة الملاك وأصحاب الأراضي في تمويل أشغال التجديد الرامية إلى الاقتصاد في استهلاك الطاقة بالنسبة للعقارات التي بُنيت قبل عام 1990[85]. غير أنه ينبغي بذل جهود محددة لضمان أن تكون الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض هي المستفيد الأول من هذه الحوافز[86]. وتقدم مشاريع مثل برنامج "السكن الأفضل" (*habiter mieux*) في فرنسا أو مبادرة "طاقة أفضل لمنازل أدفأ" في أيرلندا منحا وقروضا لمساعدة الأسر

(79) UN-Habitat, *Global Report on Human Settlements 2011: Cities and Climate Change* (London and Washington, D.C., Earthscan, 2011).

(80) خلصت إحدى الدراسات إلى وجود تباين بنسبة 40 في المائة في استهلاك الغاز و 54 في المائة في استهلاك الطاقة في منازل متطابقة من جميع النواحي الأخرى Mark Levine and others, "Residential and commercial buildings", in Bert Metz and others, eds., *Climate Change 2007: Mitigation – Contribution of Working Group III to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge, United Kingdom, and New York, Cambridge University Press, 2007).

(81) UNEP, *Buildings and Climate Change*.

(82) Levine and others, "Residential and commercial buildings".

(83) على نحو ما طُبق في الاتحاد الأوروبي بموجب التوجيه 2010/31/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في 19 أيار/مايو 2010 بشأن أداء المباني في مجال استخدام الطاقة.

(84) Arunas Poviliunas and Laima Zalimiene, "Changes in taxation could increase the risk of energy poverty in Lithuania", ESPN Flash Report, No. 2017/51 (European Commission, 2017); Council of Europe Development Bank, "Energy poverty in Europe: how energy efficiency and renewables can help", March 2019.

(85) انظر www.service-public.fr/particuliers/vosdroits/F19905.

(86) وفي فلاندرز، بلجيكا، حيث تشجع الحوافز الضريبية الأفراد على تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في منازلهم، مُنحت نسبة 97 في المائة تقريبا من علاوات الطاقة إلى الأسر المعيشية غير الضعيفة. انظر Belgium, Service de lutte contre la pauvreté, la précarité et l'exclusion sociale, *Durabilité et pauvreté: contribution au débat et à l'action politiques – rapport bisannuel 2018–19* (Brussels, 2019).

المعيشية المنخفضة الدخل على تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة[87]. وفي أيرلندا، استفاد أكثر من 130 000 من أصحاب المنازل من هذه المبادرة منذ عام 2001[88]، أما في فرنسا، فقد أفاد 83 في المائة من الأسر المعيشية المشاركة في البرنامج بأنها لولا هذا الأخير لما تمكنت من الاستثمار في التحسينات الرامية إلى تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة[89]. وتمول برامج أخرى مماثلة أعمال تجديد المباني ذات النوعية المتدنية التي تشتريها الأسر المعيشية المنخفضة الدخل كمساكن في حالات الطوارئ[90].

33 - ولئن كانت المرحلة التشغيلية للمباني تتسبب في نسبة تزيد على80 في المائة من انبعاثاتها من غازات الدفيئة، فإن نسبة 20 في المائة المتبقية تشمل "استهلاك الطاقة المجسَّد" اللازم لتصنيع مواد البناء ونقلها، وعملية البناء ذاتها، وصيانة المباني وهدمها. ويمكن للدول أن تنظم استخدام المواد لتجنب إزالة الغابات، والحد من التلوث والسمية، وحماية صحة الإنسان، وخفض الطاقة "المجسَّدة" للمباني، مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع استخدام المواد التقليدية المتاحة محليا، والتي غالبا ما تكون بصمتها الإيكولوجية أقل مقارنة بمواد مثل الطوب والخرسانة والألومنيوم والحديد والصلب[91]. وتتيح مواد البناء المعاد تدويرها أيضا عددا من المزايا البيئية والاجتماعية، كما كان الحال في "مشروع الأيدي العالمية" في خواريز، المكسيك، لبناء منازل مستدامة منخفضة التكلفة[92]. ويمكن للمدن والبلديات أن تكون قدوة يحتذى بها، من خلال بناء المساكن الاجتماعية والمباني المملوكة للقطاع العام باستخدام مواد منخفضة الانبعاثات، وعن طريق إدراج هذه المتطلبات في العقود العمومية[93].

34 - وتحويل قطاع البناء بغرض التخفيف من آثار تغير المناخ يمكن أن يسهم في الحد من الفقر. ويعمل في قطاع البناء نحو 111 مليون شخص - أو 7 في المائة من القوة العاملة في العالم[94] - ثلاثة أرباعهم في البلدان النامية، حيث يعمل في قطاع البناء السكني ما يصل إلى 10 في المائة من مجموع القوة العاملة[95]. وبالنسبة للعمال ذوي المهارات المنخفضة، ثمة فرص حقيقية في مجال إعادة تجهيز المباني،

---

(87) European Union Energy Poverty Observatory, "'Living Better' Programme". انظر www.energypoverty.eu/measure-policy/living-better-programme (متاح باللغة الفرنسية فقط).

(88) European Union Energy Poverty Observatory, "Better Energy Warmer Homes". انظر www.energypoverty.eu/measure-policy/better-energy-warmer-homes.

(89) France, Agence Nationale de l'Habitat, "Rénovation énergétique: faites des travaux chez vous grâce au programme – habiter mieux", 2007.

(90) Belgium, Service de lutte contre la pauvreté, la précarité et l'exclusion sociale, *Durabilité et pauvreté*. انظر

(91) UN-Habitat, *Sustainable Housing for Sustainable Cities*; Márton Herczeg and others, *Resource Efficiency in the Building Sector*, final report (Rotterdam, Ecorys and Copenhagen Resource Institute, 2014).

(92) UN-Habitat, *Sustainable Housing for Sustainable Cities*.

(93) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *Promoting Sustainable Building Materials and the Implications on the Use of Wood in Buildings: a Review of Leading Public Policies in Europe and North America* (United Nations publications, Sales No. 16.II.E.10).

(94) ILO, "Green jobs in construction: small changes – big effect", in Hans von Rohland, ed., *World of Work*, vol. 70 (December 2010).

(95) UN-Habitat, *Sustainable Housing for Sustainable Cities*.

وكذلك في مشاريع بناء المساكن الميسورة التكلفة[96]. غير أن قطاع البناء يظل من القطاعات التي يهيمن عليها الذكور إلى حد كبير، مما يتطلب بذل جهود محددة لتحسين التوازن بين الجنسين[97]. وعلاوة على ذلك، فإن فرص العمل الخضراء لا تكفل بالضرورة عملا لائقا: فاحتمال وفاة عامل البناء بسبب حوادث العمل يزيد ثلاث إلى أربع مرات عن احتمال وفاة غيره من العمال في البلدان المتقدمة النمو[98].

35 - ويساعد تحسين كفاءة الطاقة في مساكن الأسر المعيشية المنخفضة الدخل على خفض استهلاك الطاقة ومن ثم خفض الإنفاق على الطاقة[99]. غير أن معظم الأسر المعيشية المنخفضة الدخل لا تملك مساكنها، وبما أن أصحاب المنازل لا يجنون الفوائد المترتبة على تحسين أداء المساكن في مجال الطاقة، فقد يحجمون عن الاستثمار بالقدر الكافي في الأشغال المتعلقة بالطاقة[100]. ومن ناحية أخرى، فإنهم إذا استثمروا في تلك الأشغال، فإنهم قد يرفعون مبالغ الإيجار لتغطية تكاليف تلك الاستثمارات الإضافية، الأمر الذي يزيد من صعوبة حصول الأشخاص الذين يعيشون في فقر على السكن. وينبغي معالجة مشكلة "تشتت الحوافز" هذه بفرض شرط يُلزم مالكي المنازل بتحسين أداء المباني في مجال الطاقة، بالاقتران مع وضع قوانين تحدد سقف الإيجار[101].

جيم - الغذاء

36 - يعتبر قطاع الأعمال التجارية الزراعية من الأسباب الرئيسية الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وتمثل الأراضي المتدهورة حوالي ربع مساحة الأراضي في العالم، وهو ما يؤدي إلى خفض الإنتاجية، فيما تبلغ تكلفة فقدان الملقحات ما بين 235 بليون دولار و 577 بليون دولار نتيجة انخفاض ناتج المحاصيل[102]. وفي حين أن الاستغلال الزراعي في حد ذاته يسهم بنسبة تتراوح بين 10 و 12 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، ولا سيما من انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز[103]، فإن إزالة الغابات للأغراض الزراعية تضيف ما بين 6 و 17 في المائة إلى نسبة الانبعاثات تلك، وتسهم المنظومة الغذائية ككل بنسبة تتراوح بين 15 و 28 في المائة في إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان المتقدمة، مع مراعاة جميع المراحل في سلسلة الإمداد[104]. وقد أتاحت تكنولوجيات الثورة الخضراء وإنتاج الأغذية

---

(96) المرجع نفسه؛ Ramin Keivani and others, *Green Jobs Creation through Sustainable Refurbishment in Developing Countries*, Working Paper, No. 275 (Geneva, ILO, 2010).

(97) ILO, *World Employment Social Outlook 2018: Greening with Jobs* (Geneva, 2018).

(98) ILO, "Green jobs in construction".

(99) Council of Europe Development Bank, "Energy Poverty in Europe".

(100) Jesse Melvin, "The split incentives energy efficiency problem: evidence of underinvestment by landlords", *Energy Policy*, vol. 115 (April 2018).

(101) Wenke Christoph, "The Berlin rent cap: an inspiration for housing struggles around the world", Rosa Luxembourg Stiftung, 27 March 2020.

(102) المرجع نفسه.

(103) Pete Smith and others, "Agriculture", in Metz and others, eds., *Climate Change 2007*.

(104) Tara Garnett, "Food sustainability: problems, perspectives and solutions", *Proceedings of the Nutrition Society*, vol. 72, No. 1 (February 2013).

الصناعية زيادات هائلة في نصيب الفرد من إنتاج الأغذية على الصعيد العالمي، ولكنها زيادات اقترنت بارتفاع التكاليف المترتبة على البيئة والصحة العامة[105].

37 - وقد أدت مَيكنة الإنتاج وتطوير سلاسل الإمداد العالمية ووفورات الحجم إلى زيادة إنتاج السلع الأساسية الزراعية والاتجار بها من جهة، وإمدادات الأغذية المجهزة من جهة أخرى، مما أتاح لأغنى شرائح السكان الحصول على نظم غذائية أكثر تنوعا. غير أن فوائد هذا النهج السائد لم تصل إلى الأشخاص الذين يعيشون في فقر. وفي العديد من البلدان النامية، تأثرت الأسر المعيشية الريفية الفقيرة التي تمارس النشاط الزراعي الصغير النطاق بشكل خاص من جراء الضغوط التي تعرضت لها الأراضي ومداخيل المزارعين نتيجة للثورة الخضراء. وفي حين ازداد التنافس على الأراضي وارتفعت تكاليف الزراعة، انخفضت الأسعار الأساسية للمنتجات بصفة عامة، مما أدى إلى استبعاد أقل الأسر المعيشية الزراعية قدرة على التنافس وأكثرها افتقارا إلى الأراضي، أو حَملها على ممارسة زراعة الكفاف. وعلاوة على ذلك، وعلى مستوى المستهلك في سلسلة الإمداد، نرى أن الأسر المنخفضة الدخل التي تعيش في البلدان المرتفعة الدخل، وكذلك في معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق أوروبا ووسط آسيا وشرقها (الصين وإندونيسيا تحديدا)، تتأثر بشكل غير متناسب بمشاكل السمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بزيادة استهلاك الأغذية المعالجة بدرجة عالية، وبنقص التنوع الغذائي المرتبط بالمنظومات الغذائية الصناعية[106]. ويمثل هذا الجانب أحد مصادر انتقال الفقر بين الأجيال في هذه البلدان، لأن الأطفال الذين يولدون للنساء المصابات بالسمنة معرضون بدرجة أكبر لخطر السمنة وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والتمييز فيما يتعلق بالحصول على العمل[107].

38 - وهذا أيضاً مجال يمكن فيه تحقيق العوائد الثلاثة، لأن الممارسات الزراعية الأكثر استدامة يمكن أن تسهم أيضاً في الحد من الفقر أو في تحسين فرص حصول الأسر المعيشية المنخفضة الدخل على نظم غذائية ملائمة. ويمكن أن تسهم الزراعة الإيكولوجية في التخفيف من آثار تغير المناخ بالحد من استخدام المدخلات الخارجية التي تعتمد على الطاقة الأحفورية وتؤدي إلى انبعاثات كبيرة من أكسيد النيتروز، وبالحفاظ على صحة التربة والتنوع البيولوجي الزراعي وتعزيزهما، بحيث تتحول التربة إلى بالوعات للكربون[108]. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تضمن الزراعة الإيكولوجية حصول المجتمعات المحلية على التغذية الكافية من خلال توفير نظم غذائية متنوعة وآمنة ومتوازنة، كما يمكنها أن تحسن مداخيل صغار

(105) وتُبذل محاولات لتقييم "التكاليف الحقيقية" لإنتاج الأغذية في مشاريع من قبيل مشروع TEEBAgriFood (الذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويتولى قيادته مكتب اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي).

(106) Barry M. Popkin, Camila Corvalan and Laurence M. Grummer-Strawn, "Dynamics of the double burden of malnutrition and the changing nutrition reality", *The Lancet*, vol. 395, No. 10217 (January 2020); and Adam Drewnowski, "The economics of food choice behavior: why poverty and obesity are linked", in Adam Drewnowski and Barbara J. Rolls, eds., *Obesity Treatment and Prevention: New Directions* (Basel, Nestec, Vevey/S. Karger, 2012). وعلى النقيض من ذلك، فإن الزيادات المسجلة في حالات السمنة هي الأكبر بين الأسر المعيشية الأكثر ثراء في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا التي لا تزال تمر بمرحلة انتقالية في قطاع التغذية. وانظر أيضا، Boyd A. Swinburn and others, "The global syndemic of obesity, undernutrition, and climate change: the Lancet Commission report", *The Lancet*, vol. 393, No. 10173 (February 2019).

(107) Franco Sassi, *L'obésité et l'économie de la prévention: objectif santé* (Paris, OECD, 2010), pp. 83–84.

(108) A/A/HRC/16/49.

المزارعين عن طريق خفض تكاليف الإنتاج وتحسين قدرة النظم الزراعية على التكيف مع الأحداث المتصلة بالطقس، بما فيها تلك المرتبطة بتغير المناخ. ويتمثل التحدي الراهن في تسريع عملية الانتقال إلى الزراعة الإيكولوجية من خلال توفير مجموعة مناسبة من الحوافز للمزارعين، مع القيام في الوقت نفسه باتخاذ تدابير، بما في ذلك التدابير المالية، لضمان حصول جميع الأسر المعيشية، بما في ذلك الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، على نظم غذائية ملائمة – لا تقتصر فقط على توفير ما يكفي من السعرات الحرارية الصالحة للاستهلاك، وإنما توفر أغذية صحية ومتنوعة، نباتية في معظمها وتعتمد على الأطعمة الطازجة المحلية والموسمية التي خضعت إلى حد أدنى من المعالجة.

دال – التنقل

39 – تمثل وسائط النقل الآلي، التي لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على الوقود الأحفوري، ثاني أكبر مصدر لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بعد الإنتاج غير الصناعي للكهرباء والحرارة[109]، وهي تخلف عواقب صحية خطيرة بسبب تلوث الهواء وازدحام حركة المرور[110]. وعموما، يمثل التنقل ما بين 20 و 30 في المائة من الأثر البيئي المرتبط باستهلاك الأسر المعيشية، وهي نسبة آخذة في الازدياد[111]. وحتى إذا أُخذت في الاعتبار التطورات التكنولوجية، مثل المركبات الأكثر كفاءة في استهلاك الوقود، فإن من المتوقع أن يؤدي نمو الطلب في قطاع نقل الركاب، ولا سيما لأغراض الرحلات التي تجري خارج المناطق الحضرية (أي الرحلات الدولية، وبين المدن، وداخل المناطق الريفية، وبين المناطق الريفية والمناطق الحضرية)، إلى زيادة بنسبة 60 في المائة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن النقل العالمي بحلول عام 2050[112].

40 – والأشخاص الذين يعيشون في الأحياء المنخفضة الدخل هم الضحايا الرئيسيون، وآخر من ينبغي أن تقع عليهم اللائمة. إذ يعاني الأشخاص الذين يعيشون في فقر أكثر من غيرهم من آثار التلوث الناجم عن حركة السير[113]، مع أنهم يتسببون في أقل نسبة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حيث أن مسافة التنقل تزداد بازدياد الدخل المتاح للإنفاق[114]، سواء تعلق الأمر بالمسافة المقطوعة بالطائرة[115]

(109) International Energy Agency, “CO_2 emissions by product and flow”, CO_2 Emissions from Fuel Combustion Statistics database, ed. 2019. متاح على الرابط التالي www.oecd-ilibrary.org/energy/data/iea-co2-emissions-from-fuel-combustion-statistics_co2-data-en.

(110) Economic Commission for Europe and others, *From Transition to Transformation: Sustainable and Inclusive Development in Europe and Central Asia* (Geneva, 2012).

(111) المرجع نفسه.

(112) OECD and International Transport Forum, *ITF Transport Outlook 2019* (Paris, OECD Publishing, 2019).

(113) Gordon Mitchell and Danny Dorling, “An environmental justice analysis of British air quality”, *Environment and Planning A: Economy and Space*, vol. 35, No. 5 (May 2003), pp. 909-929.

(114) OECD and International Transport Forum, *ITF Transport Outlook 2019*.

(115) Heidi Bruderer Enzler, “Air travel for private purposes: an analysis of airport access, income and environmental concern in Switzerland”, *Journal of Transport Geography*, vol. 61(May 2017), pp. 1-8.

أو بالمركبة[116]، وهما على التوالي أول وثاني أكثر وسائط النقل المسببة لانبعاث غازات الدفيئة[117]. والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هي الحالات التي يعيش فيها الأشخاص من الأسر الفقيرة على بعد مسافة طويلة من مواقع عملهم أو في مواقع تعاني من رداءة وسائل النقل العام، الأمر الذي يضطرهم إلى التنقل إلى مواقع العمل باستخدام مركباتهم الخاصة[118].

41 - وتبرز إلى الواجهة ثلاثة إجراءات ذات أولوية يمكن من خلالها تحقيق ثلاثة عوائد. أما الإجراء الأول فهو التخطيط العمراني الذي يقلل من المسافات بين السكن ومقر العمل ومرافق التعليم، ويحد من الحاجة إلى النقل الآلي ويمنع العزل[119]. ويتمثل الإجراء الثاني في تعزيز وسائل النقل الجماعية، أي مزيج من النقل العام والتنقل المشترك، إلى جانب تقييد استخدام المركبات أو حظرها في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية حيث تتوافر وسائل النقل العام[120] (وهذا إجراء أكثر إنصافا من فرض رسوم الازدحام، على سبيل المثال)[121]، على نحو يؤدي إلى التقليل من الاعتماد على المركبات الفردية ويضمن حق الجميع في التنقل، ومن ثم في التعليم والعمل والخدمات الصحية وأخيرا، بما أن المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات تتسبب في انبعاث نسبة أقل من غازات الدفيئة خلال دورة حياتها مقارنة بالمركبات التي تستخدم محركات الاحتراق الداخلي باستخدام البنزين[122]، فإنه يمكن الترويج لها كملاذ أخير، على الأقل حيثما يمكن الحصول على الكهرباء من مصادر متجددة وحيثما تنطبق الضمانات البيئية الصارمة على إنتاج البطاريات[123]. ومع ذلك، فإن المركبات الكهربائية ليست حلاً للأشخاص الذين يعيشون في فقر، على الأقل في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به. وعلاوة على ذلك، ثمة احتمال أن يؤدي الترويج للمركبات الكهربائية إلى إدامة نظام التنقل القائم على المركبات على حساب تعزيز وسائل النقل العام وتهيئة

---

(116) Helena Titheridge and others, *Transport and Poverty: A Review of the Evidence* (London, University College London, 2014).

(117) انظر عوامل التحويل للإبلاغ عن غازات الدفيئة التي تستخدمها الشركات في الإبلاغ لعام 2019، والتي نشرتها المملكة المتحدة، وزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية. متاحة على الرابط التالي: www.gov.uk/government/publications/greenhouse-gas-reporting-conversion-factors-2019.

(118) Noel Smith, Donald Hirsch and Abigail Davis, "Accessibility and capability: the minimum transport needs and costs of rural households", *Journal of Transport Geography*, vol. 21 (March 2012), pp. 93-101.

(119) Tim Cresswell and others, "Living in the mobility transition: project report", 2017.

(120) Mark J. Nieuwenhuijsen and Haneen Khreis, "Car free cities: pathway to healthy urban living", *Environment International*, vol. 94 (September 2016), pp. 251-262.

(121) Qiyang Liu and others, "Egalitarianism and public perception of social inequities: a case study of Beijing congestion charge", *Transport Policy*, vol. 74 (February 2019), pp. 47-62.

(122) International Energy Agency, *Global EV Outlook 2019* (2019).

(123) Rachana Vidhi and Prasanna Shrivastava, "A review of electric vehicle lifecycle emissions and policy recommendations to increase EV penetration in India", *Energies*, vol. 11, No. 3 (March 2018), pp. 1-15. ويتطلب استخدام بطاريات أيونات الليثيوم القابلة لإعادة الشحن من أجل تشغيل المركبات الكهربائية ووحدات تخزين الطاقة استخراج معادن البطاريات، مما أدى إلى تلوث المسطحات المائية وأشكال أخرى من التلوث، وتسبب في حدوث كوارث السدود، والإخلاء القسري للمجتمعات المحلية. وهذا يستدعي وضع أنظمة صارمة لصناعة التعدين من أجل تجنب وقوع مثل هذه الأضرار في المستقبل.

المزيد من المساحات الخضراء في المناطق الحضرية، وهو ما سيؤثر بشكل غير متناسب على سبل عيش ورفاه من يعيشون في حالة فقر[124].

42 - وبالإضافة إلى تحسين إمكانية حصول الأشخاص الذين يعيشون في فقر على الخدمات اللازمة، وهو تدبير كثيرا ما يُحتفظ به لفائدة الأحياء البعيدة عن المراكز الحضرية الموصولة بشكل أفضل، فإن الاستثمار في التدابير المذكورة أعلاه يمكن أن يكون مصدرا هاما من مصادر فرص العمل الخضراء. وتشير التقديرات إلى أن صافي المكاسب الناجمة عن مضاعفة الاستثمارات في قطاع النقل العام يشمل إيجاد ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل في جميع أنحاء العالم، ويمكن إيجاد ما بين 8,5 و 10 ملايين فرصة عمل إضافية عن طريق الاستثمار في المركبات الكهربائية[125].

رابعا - الانتقال من النمو الاستهلاكي إلى المجتمعات الشاملة للجميع

43 - يمكن للتدابير المبينة أعلاه أن تساعد في حل التحديات الثلاثة المتمثلة في تحقيق الاستدامة البيئية، وإيجاد فرص العمل، ومكافحة الفقر. بيد أن التحول المجتمعي يتطلب أيضا أن ننتقل من النمو غير المستدام الذي يحركه الاستهلاك والاقتصاد الاستخراجي والاقتصاد القائم على النفايات إلى نموذج قائم على إعادة توزيع الثروة ومكافحة التقادم المبكر للسلع الاستهلاكية.

ألف - دور المساواة في سد الفجوة

44 - تتمثل الغاية 10-1 من أهداف التنمية المستدامة في زيادة نمو الدخل لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني، وتتمثل الغاية 10-4 في اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، لتحقيق قدر أكبر من المساواة. وتوفر هذه الأهداف جسرا أساسيا بين الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدفين 12 و 13 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان والعمل المناخي). والواقع أنه كلما كانت الثروة التي تولدت على ذلك النحو موزعة على قدم المساواة بين السكان، كان من الأسهل التوفيق بين النمو الاقتصادي وأهداف الحد من الفقر. وإذا عمّت فوائد الرخاء المتزايد لتشمل الشرائح الأسوأ حظا في المجتمع، تراجعت الحاجة إلى تحقيق مزيد من النمو لتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع. وهكذا، حيثما تظل هناك حاجة إلى نمو الاقتصاد - وحيثما يتوقف الحد من الفقر على زيادة توليد الثروة - ينبغي أن يتحقق ذلك النمو بطرق من شأنها أن تخفف قدر الإمكان من حدة الفقر مع التقليل إلى أدنى حد من آثاره الإيكولوجية.

45 - ويزداد هذا الأمر أهمية لأن النمو الاقتصادي (الذي يقاس بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) يؤدي تلقائيا إلى زيادة البصمة الإيكولوجية، إذا أُخذ بعين الاعتبار كل من استنفاد الموارد وإنتاج النفايات، بما في ذلك انبعاثات غازات الدفيئة. واقتصاد "الفصل النسبي" بين النمو وتدهور البيئة هو بطبيعة الحال اقتصاد شائع، حيث يصبح النمو أقل اعتمادا على الموارد والكربون، بينما يُعاد تدوير جزء أكبر من

(124) Jason Henderson, "EVs are not the answer: a mobility justice critique of electric vehicle transitions", *Annals of the American Association of Geographers* (May 2020), pp. 1-18.

(125) ILO, *Jobs in Green and Healthy Transport: Making the Green Shift* (United Nations publication, Sales No. E.20.II.E.18).

النفايات؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن اقتصاد "الفصل المطلق"، حيث تزداد مكاسب الكفاءة بوتيرة أسرع من نمو إجمالي الناتج، لا يحدث إلا بشكل استثنائي.

46 - إن تطور نمط انبعاثات غازات الدفيئة هو تطور نموذجي. وباستثناء فترات نادرة من الانكماش الاقتصادي، يُعزى انخفاض حجم هذه الانبعاثات في بعض الولايات القضائية إلى حساب الانبعاثات على أساس إقليمي، استناداً إلى ما يُنتج ويُستهلك داخل الإقليم، دون مراعاة الانبعاثات المتأصّلة في السلع أو الخدمات المستوردة من الخارج. وبعبارة أخرى، عندما يُزعم أن هناك فصل مطلق بين النمو والانبعاثات، فإن ذلك يعزى في معظم الأحيان إلى الطريقة المحاسبية المستخدمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كما اقترنت المكاسب الظاهرة في الولايات القضائية ذات الدخل المرتفع بتصدير التلوث إلى بلدان أخرى (وهي عموما بلدان غنية بالموارد لكنها أكثر فقراً)[126].

47 - والسبب الثاني وراء أهمية المساواة لتحقيق الاستدامة البيئية هو أن المجتمعات التي تتسم بمزيد من المساواة هي مجتمعات تستخدم الموارد بكفاءة أكبر. وتوزيع الموارد من خلال آليات السوق يسهم في تلبية الطلب، على نحو ما تعبر عنه القوة الشرائية لأغنى شرائح السكان، بدلا من تلبية احتياجات أفقر الناس. ونتيجة لذلك، قد تُلبى رغبات الأثرياء العبثية، مهما كانت غير مستدامة، على حساب تلبية الاحتياجات الأساسية لأقل الفئات ثراء. وهذه هي التكلفة البيئية لعدم المساواة[127]: فعلى الصعيد العالمي، تسهم نسبة الـ 10 في المائة الأعلى من أكبر مسببي الانبعاثات بنحو 45 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، بينما تسهم نسبة الـ 50 في المائة الأدنى من أقل مسببي الانبعاثات بنسبة 13 في المائة من الانبعاثات العالمية[128].

48 - وأخيراً، فإن معالجة عدم المساواة مسألة مهمة لأن السياسات الرامية إلى الحد من البصمة الإيكولوجية لا يمكن أن تنجح إلا إذا اعتبرها السكان سياسات مشروعة وامتنعت عن عرقلتها النخبُ التي تستفيد أكثر من غيرها من أنماط التوزيع القائمة. وبالتالي فإن المجتمعات الأكثر مساواة هي مجتمعات مجهزة بشكل أفضل لدفع عجلة التغيّر التحويلي، لأن احتمال حدوث العرقلة المذكورة أقل، وذلك بفضل تحسن مشاركة الفئات

(126) Olivier De Schutter, *Trade in the Service of Sustainable Development* (London, Hart Publishing, 2016); انظر Tim Jackson, "The myth of decoupling", in Tim Jackson, *Prosperity Without Growth: Foundations for the Economy of Tomorrow* (London, Routledge, 2017).

(127) James K. Boyce, "The environmental cost of inequality", *Scientific American*, vol. 319, No. 5 (November 2018). انظر أيضا Lara Cushing and others, "The haves, the have-nots, and the health of everyone: the relationship between social inequality and environmental quality", *Annual Review of Public Health*, vol. 36 (March 2015).

(128) Independent Group of Scientists appointed by the Secretary-General, *The Future is Now: Science for Achieving Sustainable Development – Global Sustainable Development Report 2019*, p. 17 (referring to L. Chancel and Th. Picketty, *Carbon and Inequality: From Kyoto to Paris* (Paris School of Economics, November 2015).

ذات الدخل المنخفض في الجوانب المدنية والسياسية من الحياة[129]، ونظرا لقدرة هذه المجتمعات على الارتقاء بمستوى "أخلاقيات الصالح العام" اللازمة لمواجهة هذه التحديات على نطاق المجتمع[130].

باء - مكافحة التقادم المبكّر للمواد الاستهلاكية

49 - نظراً لأن حالة عدم المساواة تشجع صراع الطبقات الاجتماعية ومن ثم الاستهلاك المظهري[131]، فإنها تغذي أيضاً النموذج الاستهلاكي لنظامنا الاقتصادي العالمي الحالي، الذي يعتمد على التزايد المستمر في الإنتاج وشراء السلع الاستهلاكية لكفالة استدامة النمو الاقتصادي. وفي حين أن الابتكار التكنولوجي وأنماط الاستهلاك التي تحركها شركات الأزياء تفسر الارتفاع المسجل في استهلاك السلع الاستهلاكية، ثمة عامل آخر له دور أساسي في هذا الصدد ويتمثل في التقادم المتعمد أو "المتأصّل" للمنتجات - حيث تتعمد شركات التصنيع، بدافع تحقيق الربح، تصميم المنتجات على نحو يجعلها تتوقف عن العمل بشكل مبكر أو تصبح متجاوَزة - أو تتعمد بشكل أعم تقصير عمر المنتجات الاستهلاكية - كي يتسنى لها بيع منتج آخر أو صيغة محدّثة عنه. فقد زادت نسبة الأجهزة المنزلية الكبيرة التي تم استبدالها في غضون أقل من خمس سنوات بسبب تعطلها عن العمل من 3,5 في المائة إلى 8,3 في المائة بين عامي 2004 و 2013، وهو ما أدى إلى زيادة حجم النفايات وزيادة استخدام الموارد وانبعاثات غازات الدفيئة[132].

50 - ومرة أخرى، فإن الطرف الخاسر هم أولئك الذين يعيشون في فقر. فهم يتضررون بشكل غير متناسب من إغراق النفايات التي يمكن تجنبها، ولا سيما النفايات الناجمة عن المنتجات الإلكترونية. ولا يعاد تدوير سوى 20 في المائة من الحجم الإجمالي للنفايات الإلكترونية على الصعيد العالمي. أما الباقي فيُتجر به أو يودع في مدافن النفايات[133]، ويسبب تلوثاً بيئياً ومخاطر صحية لأكثر فئات السكان تهميشاً، وهو ما يشكل أحد المصادر الرئيسية للظلم البيئي على الصعيدين المحلي والعالمي[134]: إذ ترسَل نسبة 80 في المائة من النفايات الكهربائية والإلكترونية إلى الصين وعدة بلدان أفريقية[135]. ويؤثر التقادم المبكّر أيضا

(129) Bo Rothstein and Eric M. Uslaner, "All for all: equality, corruption, and social trust", *World Politics*, vol. 58, No. 1 (October 2005)), pp. 41-72; Eric M. Uslaner and Mitchell Brown, "Inequality, trust, and civic engagement", *American Politics Research*, vol. 33, No. 6 (2005), pp. 868-894.

(130) Richard G. Wilkinson and Kate Pickett, *The Spirit Level: Why Greater Equality Makes Societies Stronger* (New York, Bloomsbury Press, 2009), p. 233.

(131) المرجع نفسه، الصفحة 226.

(132) Siddharth Prakash and others, *Influence of the Service Life of Products in Terms of Their Environmental Impact: Establishing an Information Base and Developing Strategies against "Obsolescence"* (Freiburg, Germany, Umweltbundesamt, 2020); Eric Vidalenc and Meunier Laurent, "Another perspective on environmental impacts of planned obsolescence", paper presented at the European Council for an Energy Efficient Economy – Panel 9, Hyères, France, June 2015.

(133) C.P. Balde and others, *The Global E-Waste Monitor: Quantities 2017: Quantities, Flows, and Resources* (Bonn, Geneva and Vienna, United Nations University, International Telecommunication Union and International Solid Waste Association, 2018).

(134) Michelle Heackock and others, "E-Waste and harm to vulnerable populations: a growing global problem", *Environmental Health Perspectives*, vol. 124, No. 5 (2016), pp. 550-555.

(135) Karin Lundgren, *The Global Impact of E-Waste: Addressing the Challenge* (Geneva, ILO, 2012).

على الأشخاص الذين يعيشون في فقر. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع الشراء المسؤول عن طريق وضع العلامات[136]، فإن الدخل المحدود المتاح لهذه الفئة من السكان عند شراء صنف من الأصناف الاستهلاكية قد يجعل من الصعب على المستهلكين الفقراء شراء منتجات طويلة العمر، وهي منتجات أعلى تكلفة بصفة عامة، ولكن تكلفتها السنوية الإجمالية أدنى[137]. وهكذا، ينتهي الأمر بالفقراء إلى دفع المزيد.

51 - ولئن كان الحد من التقادم المبكّر قد يؤدي إلى فقدان فرص العمل في قطاع إدارة النفايات وإعادة تدويرها، ولا سيما في بلدان جنوب الكرة الأرضية[138]، فإن صافي الآثار المترتبة في العمالة هي آثار إيجابية، لأن صناعات الإصلاح والصيانة والإيجار تنطوي على إمكانات كبيرة لإيجاد فرص العمل[139]. وعلى الصعيد العالمي، فإن الابتعاد عن نموذج "الاستخراج، والتصنيع، والاستخدام والطرح" من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد 6 ملايين فرصة عمل إضافية بحلول عام 2030، أي بزيادة قدرها 0,1 في المائة في العمالة مقارنة بسيناريو مواصلة العمل وفق الأساليب المعتادة[140].

52 - ويمكن وضع لوائح تنظيمية من أجل التصدي للتقادم المتعمّد. ومن الأمثلة على التدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد حظر التقييد المقصود لعمر المنتج من قبل المصنعين، أو منح ضمانات لمُدد أطول، أو تخفيض ضريبة القيمة المضافة المفروضة على شركات الإصلاح، أو تنظيم صناعة قطع الغيار وأدلة المستخدمين لزيادة إتاحتها للمستهلكين وورش التصليح، أو إجبار المنتجين على استعادة أجزاء من منتجاتهم لأغراض إعادة التدوير. وقد تساعد مبادرات الاقتصاد الدائري أيضاً في استعادة الأصناف أو المواد المستخدمة لإعادة تدويرها وإعادة استخدامها. وفي البرازيل، تقوم بعض المنظمات بجمع وإصلاح وتجديد المعدات الكهربائية والإلكترونية التي كانت ستنتهي لولا ذلك في مدافن القمامة من أجل إعادة بيعها بأسعار مناسبة للسكان ذوي الدخل المنخفض[141]. وتساهم مبادرات الاقتصاد الوظيفي والاستهلاك التعاوني، مثل تشارك الأدوات أو المركبات أو الجرارات، التي تشجعها الحوافز الضريبية أحيانا، في تيسير تبادل أو تشارك الأصول غير المستغلة بالقدر الكافي، وتوسيع نطاق الحصول على السلع والخدمات مع الإسهام في الوقت نفسه في الحد من الأثر البيئي[142].

---

(136) William Young and others, "Sustainable consumption: green consumer behavior when purchasing products", *Sustainable Development*, vol. 18, No. 1 (January/February 2010), pp. 20-31.

(137) Yatish Joshi and Zillur Rahman, "Factors affecting green purchase behavior and future research directions", *International Strategic Management Review*, vol. 3, Nos. 1–2 (June–December 2015), pp. 128-143.

(138) Heackock and others, "E-Waste and harm to vulnerable populations".

(139) European Union, Opinion of the European Economic and Social Committee on "Towards more sustainable consumption: industrial product lifetimes and restoring trust through consumer information" (own initiative opinion), No. 2014/C 67/05, 6 March 2014, p. 23.

(140) ILO, *World Employment and Social Outlook 2018*, p. 52.

(141) انظر www.ellenmacarthurfoundation.org/case-studies/pre-consumer-waste-a-gbp-1-9-billion-opportunity-awaits.

(142) Steven Kane Curtis and Matthias Lehner, "Defining the sharing economy for sustainability", *Sustainability*, vol. 11, No. 3 (February 2019), pp. 567-594.

خامسا - استنتاجات وتوصيات

53 - لقد وضعت جائحة "كوفيد-19" الدول أمام محك الواقع. وأسوأ السيناريوهات هو ذلك الذي يدفع فيه الأشخاص الذين يعيشون في فقر الثمنَ ثلاث مرات - كمتضررين من الأزمة الاقتصادية، وكضحايا لتحول إيكولوجي له آثار مباشرة عليهم، وأخيرا كمموّلين لعملية التعافي باعتبارهم من دافعي الضرائب أو المستهلكين أو مستخدمي الخدمات العامة.

54 - والسيناريو الأفضل هو ذلك الذي تقدَّم فيه المساعدة إلى الفئات المنخفضة الدخل للخروج من الأزمة الاقتصادية عن طريق تعزيز الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق؛ حيث تستفيد الفئات التي تعيش في فقر من تخضير الاقتصاد الذي تتيحه حُزم التحفيز الاقتصادي؛ وحيث يتم تمويل الانتعاش من خلال الإصلاحات الضريبية التدريجية، بما في ذلك عن طريق ضمان قيام الشركات عبر الوطنية بدفع ضرائبها في الإقليم الذي تحقق فيه أرباحها[143]. وهذا هو السيناريو الوحيد الذي يتماشى مع كل من متطلبات مراعاة حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

55 - وبالتالي، تتيح الأزمة الراهنة فرصة نادرة لإعادة تحديد مسارات التنمية وفقاً لأهداف التنمية المستدامة. ويمكن لخطط الانتعاش الاقتصادي أن تساعد في الانتقال إلى اقتصادات خفيضة الكربون واقتصادات قائمة على التنوع البيولوجي، مع الإسهام في الوقت نفسه في إيجاد فرص عمل للأشخاص ذوي المؤهلات المتدنية وضمان الحصول على السلع والخدمات الضرورية للتمتع بحقوق الإنسان.

56 - ويتطلب ذلك: (أ) تمويل الانتعاش الاقتصادي من خلال مخططات ضريبية تدريجية؛ و (ب) تزويد العمال والمجتمعات المحلية المتضررة من التحول الإيكولوجي بالحماية اللازمة من الآثار التي يخلفها ذلك التحول في سبل كسب عيشهم؛ و (ج) الاستثمار في مجالات مثل الطاقة والمباني والغذاء والتنقل، لتحقيق "العوائد الثلاثة" المتمثلة في إيجاد بيئة أنظف وفرص العمل اللائق والسلع والخدمات الميسورة التكلفة؛ وكذلك الابتعاد عن النمو غير المستدام الذي يحركه الاستهلاك والاقتصاد الاستخراجي واقتصاد النفايات والتحرك باتجاه (د) إعطاء الأولوية للحد من أوجه عدم المساواة، بدلا من السعي غير المستدام إلى تحقيق النمو الاقتصادي؛ و (هـ) مكافحة التقادم المبكِّر للسلع الاستهلاكية؛ وأخيرا (و) ضمان أن يستند تصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية إلى الحوار الاجتماعي ومشاركة الفئات التي تعيش في فقر.

57 - وينبغي الاسترشاد بالعناصر الستة المذكورة أعلاه لعملية "الانتقال العادل" القائم على الامتثال لحقوق الإنسان لدى وضع خطط الإنعاش الاقتصادي لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19. كما ينبغي إدراج هذه العناصر في المساهمات المحددة وطنياً التي تقدمها الدول الأطراف في اتفاق باريس، بموجب الفقرة 2 من المادة 4، وكذلك في إطار الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المقدمة بموجب المادة 6 من اتفاقية التنوع البيولوجي. فمفهوم "إعادة البناء بشكل أفضل" لا يعني العودة إلى الوضع الراهن. وإنما يعني عكس ذلك تماما: أي وضع العمل من أجل الصالح العام في خدمة القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم.

---

(143) A/HRC/44/40، الفقرات 67-71.